كل النجوم حلف السيد فيصدق لانه اعرف بمراده وفعله ولو قال العبد لابني سيده كاتبني ابوكما فصدقاه او وهما اصل للقصد بين او قامت بكتابته بينة فكاتب علا بقولهما او البينة عما اعتق بينهما نصيبه منه او ابراه عن نصيبه من النجوم عتق حالا والا فمتى في تصحيح الوقف ثم ان عتق نصيب الاخر بادا او اعتاق او ابرا فالولاء على المكاتب للاب ثم يتنقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في آواخر كتاب الاعتاق وان عجز فجوز صيرورة الاخر عاد نصيبه قنا ولا سراية على المعتق ولو كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضي حصول العتق بها والمبت لا سراية عليه كما مر وقولي ثم الباقي من زيادتي وان صدقه احدهما فنصيبه مكاتب علا بما قدمته واعتمد المتعين لان الدوام اقوى من الابتداء ونصيب المكذب ويحلف على نفي العلم بكتابة ابيه استصحابا لاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للكاتبين فان اعتق المصدق نصيبه وكان موسرا سرى العتق عليه الى نصيب المكذب لان المكذب يدعي ان الكل رقيق لها بحلاف ما لو ابراه عن نصيبه من النجوم وقبضه فلا سراية اما لو انكر انحلفان على نفي العلم كما علم مما مر

كتاب امهات الاولاد

بضم المثنى وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع ام واصلها امهة قاله الجوهري ومن نقل عنه انه قال جمع امهة اصلا لم يوفق لصحيح ويقال في جمعها امهات وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما امهات وامات لكن الاول اكثر في الناس والثاني اكثر في غيرهم وفي كل رد الاول الى هذا والاصل فيه خبر امة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححا اسناده وصيرورة امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن ليتمتع بها مادام سيدها حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر رضي الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رجاله كلهم ثقات وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حرا للاجماع ولخبر الصحيحين ان من اشراط الساعة ان تلد الامة ربتها وفي رواية ربها اي سيدها فاقام الولد مقام ابيه وابوه حر فكذا هو لو حبلت به حر كله او بعضه ولو كاتبا او مجوزا امته ولو بلا وطء او بوطء محرم فوضعت حيا او ميتا او ما فيه غرة وان لم يتفصل عتقت بموته ولو بقتلها له لما مر ولدها الحاصل بنكاح رقيقا او زنا بعد وضعها انه يعتق بموت السيد وان ماتت امه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد طن انها زوجته الحرة او امته لا بعقاده حرا فان ظن انها زوجته الامة فكامه وبخلاف الحاصل بنكاح او زنا قبل الوضع لحدوثه قبل تبوت حق الحرية للام ومن ثم لم يعتق بموت السيد ولد المرهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقبل عود ملكها اليه فباعها وولدها وهو معسر ثم يسر ثم عاد ملكها وتقدم حكم المرهونة في كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعلق برقبتها مال وفي المجموع عليه بمجلس خلاف ويرجع ابن الرفعة نفوذ ايلاده ونبعه

البلقيني

البلقيني وهو ارجح والسبكي خلافه ونبعه الاذرعي والزركشي ثم قال لكن سبق عن الحاوي والغزالي النفوذ وخرج بزيادتي حرا المكاتبة فلا يعتق بموته امته التي حبلت منه ولا ولدها وتولي حبلت اولى من قوله احبلها لانها اعتبار بفعله وليس مرادا بان استدخالها وكن او بسببه المحترم كذلك كما يثبت به النسب او حبلت منه امة غيره بذلك فالولد الحاصل بذلك رقيق تبعا لامه او بشبهة منه كان ظنها او لوزوجها امته او زوجته الحرة حر لظنه وعليه قيمته لسيدها وكالشبهة نكاح امة محرم بها كما مر في الخيار والاعفاف ولو ظن بالشبهة ان الامة زوجته المملوكة فالولد رقيق ولا تصير من حبلت من غير مالكها ام ولد له وان ملكها لانتفاء العلوق حرا في ملكه وولاء للسيد انتفاع تام ولده كوطء واستخدام واجارة وان جنت عليها او زوجها فوقتها اذا قتلت لبقاء ملكه عليها وعلى منافعها كالدين ولا يصح تمليك ظهر عتقها ببيع او هبة او غيرهما لانها لا تقبل النقل وما رواه ابو داود عن جابر كنا نبيع سرارينا امهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حي لا نرى بذلك باسا اجيب عنه بانه منسوخ وبانه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولا وفعلا وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد كما مر وخرج بزيادتي من غيرها تمليكها من نفسها فيصح كما افتى به القفال والصيمري ومثله مثلوثة ما يمكن لانه في الحقيقة اعتاق ولا يصح رهنها لما فيه من التسلط على بيعها وتعبيري بما ذكر اولى من قوله وحرم بيعها ورهنها وهبتها ولدها التابع لها في العتق بموت السيد فلا يصح تمليكه من غير ورهنه وهذا من زيادة او اوصى بمنفعتها من الثلث كالنفقة المال في الشهوات فلا يوثق فيه ذلك بخلاف ما لو اوصى بحجه الاسلام من الثلث وهو من زيادتي الولد والله اعلم

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
يوم الاربعا المبارك ثامن عشرين
شهر جمادي الاولى
سنة سبع
وعشر
من
والف
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Copyright © King University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)